

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: تأمينات



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
إعداد الطالب(ة):

بشر يسرى

زروقي حدة

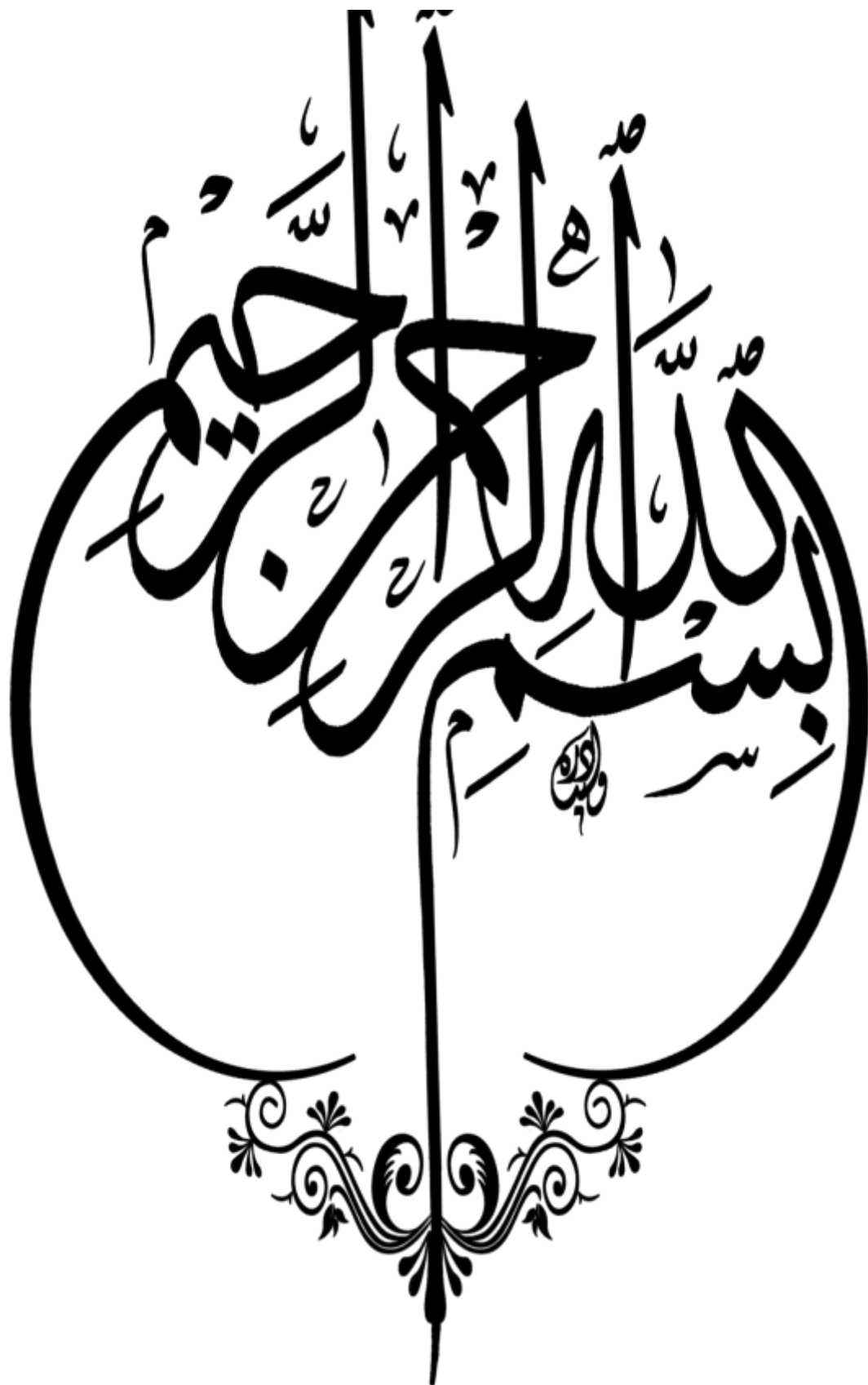
تحت عنوان

دراسة هيكل بعض المنتوجات التأمينية
وإمكانية تطويرها في الجزائر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. زيتوني كمال	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. عيشاوي علي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. غفصي التوفيق	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



شكر وتقدير

وقَالُوا الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ
لَوْلَا اَنْ هَدَانَا اللّٰهُ " الأعراف، الآية 43.

فله الحمد والمنة أن وفقنا لإتمام هذا العمل ونرجو
أن يتقبله منا، ونسأله التوفيق والسداد في الدنيا
والآخرة.

ومصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا
يشكر الله من لا يشكر الناس" نتقدم بالشكر
الجزيل لأستاذنا الفاضل د. عيشاوي علي،
والدكتور كمال زيتوني لجهدهم وصبرهم،
وتوجيهاتهم لنا طيلة انجاز هذا العمل. جزاهم الله
عنا خير الجزاء

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم
الاقتصاد بجامعة المسيلة.

كما لا ننسى كل من مد لنا يد العون لإتمام
هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم...

إلى صاحب الشأن العالي وفخري واعتزالي
وذو الفضل الكبير للوصول إلى هذه الدرجة أبي
الغالي أطل الله في عمره "بشر لخضر".
وإلى مثال الصبر والحب والحنان التي
جعل الله الجنة تحت قدميها إلى أمي الغالية "بن
كيحول زهرة".

إلى زوجي الغالي حفظه الله ورعاه
وإلى اخواتي واخواني وأولادهم ...
وإلى كل صديقاتي ...

أهدي عملي هذا إلى كل من ساعدني في
انجاز هذا العمل المتواضع منذ بدايته.

بشر يسرى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم...

إلى صاحب الشأن العالي وفخري واعتزالي
وذو الفضل الكبير للوصول إلى هذه الدرجة أبي
الغالي أطال الله في عمره.

وإلى مثال الصبر والحب والحنان التي
جعل الله الجنة تحت قدميها إلى أمي الغالية.

إلى زوجي الغالي حفظه الله ورعاه

وإلى اخواتي واخواني وأولادهم ...

وإلى كل صديقاتي ...

أهدي عملي هذا إلى كل من ساعدني في

انجاز هذا العمل.

زروقي حدة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لمنتجات التأمين

المبحث الأول: ماهية التأمين.....	5
المطلب الأول: مفهوم التأمين.....	5
المطلب الثاني: أنواع التأمين.....	6
المطلب الثالث: أهمية التأمين.....	8
المبحث الثاني: ماهية المنتجات التأمينية.....	12
المطلب الأول: مفهوم منتجات التأمينية.....	12
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المنتجات التأمينية.....	13
المطلب الثالث: تسعير المنتجات التأمينية:.....	15
خلاصة الفصل الأول:.....	19

الفصل الثاني: تطور ومؤشرات التأمين في الجزائر

المبحث الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر.....	21
المطلب الأول: مراحل التأمين في الجزائر.....	21
المطلب الثاني: أهم الشركات الموجودة في سوق التأمين في الجزائر.....	23
المطلب الثاني: تعويضات قطاع التأمين للفترة 2017/2011.....	33
خلاصة الفصل الثاني:.....	35
الخاتمة العامة:.....	37
قائمة المراجع:.....	39
ملخص	

قائمة الجداول

- جدول رقم 1: تطور أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2017/2011) 30
- جدول رقم 2: يمثل تطور مساهمة وقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2017/2011. 32
- جدول رقم 3 : يمثل تطور معدل كثافة التأمين خلال 2017/2011 32
- جدول رقم 4 : تطور حجم التعويضات مؤسسات التأمين خلال فترة 2017/2012. 34
- جدول رقم 5: تطور مساهمة التعويضات في الناتج المحلي الإجمالي 2017/2011 34

مقدمة

مقدمة:

تقوم مؤسسات التأمين بدور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، اذ تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي، ويتجلى دورها وأثرها على المتغيرات الاقتصادية من خلال طبيعتها الاعتبارية، كما تعتبر شركات التأمين إحدى منظمات الأعمال المتخصصة في تقديم الخدمة التأمينية بمختلف أنواعها، حيث تتلقى طالبات التأمين من العملاء وتقوم بدراساتها ثم التعاقد عليها ويعتبر ذلك بمثابة تعهد من شركة التأمين، اذ تحقق الخطر المحقق منه مقابلة مبلغ من المال يدفعه المؤمن دفعة واحدة او على أقساط، حيث أن استمرارية شركات التأمين في أداء نشاطها بشكل جيد، وضمان نموها وتطورها مرتبط متزايد في مجال صناعة التأمين، خاصة بعدد دخولها اقتصاد السوق، حيث شهدت هذه الأخيرة توسعا في نشاط التأمين وتطويرا في الكفاءات المهنية، ونظرا للأهمية البالغة فقد قامت الدولة بإنشاء عدة شركات سواء كانت عمومية أو خاصة او تعاونية تعمل على التأمين معظم الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية.

1. طرح الإشكالية:

✓ ما هو واقع منتجات قطاع التأمين في الجزائر.

ومن خلال الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

✓ ما هو المقصود بمنتجات التأمين؟

✓ ماهي أهم المنتجات التأمينية في سوق تأمين الجزائر؟

✓ كيف يتم تسعير منتجات التأمينية في الجزائر؟

✓ ما هي التطورات التي شهدتها سوق التأمين في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

✓ المنتج التأميني هو المنفعة أو مجموع المنافع التي يمكن أن يحصل عليها حامل

وثيقة التأمين جراء اقتنائه لها، وتؤدي إلى اشباع حاجاته ورغباته المتمثلة في تغطية

الخسائر المحتملة مسبقا.

- ✓ يتم تسعير الخدمة التأمينية في الجزائر بعدة طرق منها، طريقة دليل السعر، وطريقة السعر التحكيمي، وطريقة التسعير حسب الصفات الخاصة.
 - ✓ تحاول شركات التأمين تطوير منتجاتها وخلق منتجات جديدة لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرتها التنافسية.
 - ✓ تقديم شركات التأمين في الجزائر منتجات متنوعة منها منتجات خاصة بالتأمين على الأضرار ومنتجات خاصة بالتأمين على الأشخاص.
- أهمية البحث:**

- يعود اختيارنا لهذا الموضوع بالذات لعدة أسباب منها:
- ✓ إبراز أهمية المنتجات التأمينية في تطور شركات التأمين بصفة خاصة وتطور سوق التأمين بصفة عامة.
 - ✓ فتح سوق التأمين في الجزائر أمام المنافسة وكذلك تطبيقا لقانون 06/04 الذي يفرض على شركات التأمين الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص وذلك من أجل رفع مكانة التأمين في الجزائر.
- دوافع البحث:**

- ترجع أسباب هذه الدراسة إلى ما يلي:
- ✓ أهمية الموضوع، حيث أن مواضيع منتجات التأمين تعد فضاء خصب للبحث والاثراء.
 - ✓ نقص الوعي بأهمية منتجات التأمين وأهميتها التنافسية وغياب ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري.
 - ✓ بحكم التخصص العلمي المدروس وروح الفضول في اكتشاف خبايا الموضوع.
- 5. أهداف البحث:**

- ✓ التعرف على المنتجات التأمينية وخصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تسعير المنتوجات التأمينية وتحديد أهم طرق تسعيرها.

✓ التعرف على تقسيمات منتجات التأمين في الجزائر.

6. منهج البحث:

سوف نعتمد في هذه الدراسة على:

المنهج الوصفي: من خلال تقديم مفهوم التأمين بصفة خاصة في الجزائر.

7. هيكل البحث:

قصد الالمام بأهم الجوانب الرئيسية للبحث والاجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات الموضوعية ثم تقسيم البحث إلى فصلين.

1. تناولنا في الفصل الأول: الإطار النظري، فخصصنا المبحث الأول لمفاهيم التأمين وأهم الخصائص التي تميزها أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى منتوجات التأمين.

2. اما الفصل الثاني: الذي عنوانه تطور قطاع منتوجات التأمين في الجزائر والذي يعتبر موضوع البحث وحيث تناولنا في المبحث الأول إلى مراحل تطور التأمين في الجزائر وأهم الشركات الموجودة فيه أما المبحث الثاني تطرقنا إلى مؤشرات.

الفصل الأول

الإطار النظري لمنتجات التأمين في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التأمين

يعتبر التأمين أحد فروع الاقتصاد التطبيق حيث أنه يقوم على مبدأ تعظيم المنافع للفرد والمجتمع ويقوم على مبدأ الأعداد الكبيرة أي وجود عدد كبير من المؤمنين يمسه نفس الخطر وهذا مبني على وجود علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له التي تكمن في عقد التأمين كما يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل وذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول وهي بيئة الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

لقد اختلفت التعاريف الخاصة بالتأمين وتعددت فهناك تعاريف قانونية وتعريف اصطلاحية وأخرى فنية ومن هنا يمكننا التطرق إلى البعض منها فيما يلي:

لغة: كلمة مشتقة من الأمن والأمان وهو من الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تضيق بالنسبة للفرد¹ حدود الخسائر الناتجة عن المخاطر التي يؤمن ضدها إلى أدنى نسبة ممكنة.

اصطلاحا: نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة الحدوث التي يتعرض لها رأس المال عن طريق تقبل عبئ الخطر² من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو عدة أشخاص.

قانونيا: يعرفته المادة 619 من القانون المدني أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي يشترطه التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي إيراد أو تعويض

¹ سامي حاتم عقيقي، التأمين الدولي، الدار اللبنانية المصرية، مصر، 1986، ص 51.

² نفس المرجع، ص 52.

مادي آخر أو أي دفعة في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن للمؤمن له ¹.

المطلب الثاني: أنواع التأمين

يمكننا تقسيم أنواع التأمين بالاعتماد على الغرض منه وطريقة التعاقد بين الطرفين ونظرا لكثرة أنواعه سوف نتطرق إلى البعض منها:

- **التقسيم من الناحية النظرية:** يهدف إلى الاعتماد على عدة معايير لإجراء التقسيم أهمها: عنصر التعاقد، طريقة التعويض، امكانية تحديد الخسارة، الغرض من التأمين. ومن هذه المعايير نتوصل إلى نوعين من التأمين الأول من الناحية القانونية والثاني من الناحية الفنية.

1. التقسيم بالاعتماد على عنصر التعاقد:

يكون إما اختياري أو إجباري.

التأمين الاختياري: ² ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم وحاجاتهم لهذه التغطية التأمينية مثل تأمين السيارات، الحوادث، الحريق.

التأمين الإجباري: ويشمل التأمينات التي تلزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المؤسسات وتجبرهم على التعاقد مثل تأمين المسؤولية المدنية للسيارات.

2. التقسيم بالاعتماد على الغرض من التأمين:

وهذا على أساس الطرق المختلفة لإجراء عملية التأمين ويمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

¹ راشد راشد: التأمينات البرية الخاصة في ضوء التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 9.

² علي المناقبة ومحمد العدوان، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2003، ص 73.

- **التأمين الخاص:** تعني أن الشخص يكون حرا في التأمين أو عدمه مثل التأمين على الحياة.
- **التأمين التجاري:** يهدف إلى تحقيق الربح حيث يتم حساب القسط التأميني الذي يغطي الحظر للمؤمن له ونسبة من المصروفات الإدارية.
- **التأمين التعاوني:** والغرض هنا من التأمين هو التعاون من أجل تغطية الخسائر بأقل تكلفة ممكنة وحماية الطبقة الضعيفة وهذا النوع لا يهدف إلى تحقيق الأرباح وعادة ما يكون هذا التأمين إجباريا تقوم بتنفيذه هيئة الحكومة.
- 3. **بالاعتماد على طريقة تحديد الخسارة وكيفية التعويض:** يتم التقسيم هنا إلى تأمينات النقدية وتأمينات الخسائر¹
 - **تأمينات الخسائر:** ويشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد قيمة الخسارة الفعلية الناتجة على تحقيق الخطر المؤمن ضده وتطبق على تأمينات الممتلكات بأنواعها أين يتناسب التعويض مع الخسارة الفعلية، حد أقصاه مبلغ التأمين المحدد في شبكة التأمين.
 - **التأمينات النقدية:** وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تحديد قيمة الخسارة فيها وذلك لوجود عنصر معنوي فيها ولذلك يتفق مسبقا على مبلغ التعويض المستحق الدفع عند تحقق الخطر.
- 4. **بالاعتماد على موضوع التأمين:**
 - وهنا يتخذ موضوع التأمين كأساس للتقسيم وتتحدد ثلاثة أقسام أساسية وهي تأمينات الأشخاص، تأمينات الممتلكات، تأمينات المسؤولية المدنية.
 - **تأمينات الأشخاص:** فيها يكون الشخص نفسه موضوع التأمين ومن أهمها تأمين ضد المرض، تأمين ضد البطالة، تأمين ضد الوفاة ... إلخ.

¹ فايز أحمد عبد الرحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 22.

- **تأمينات الممتلكات:** تكون فيها ممتلكات الشخص موضوع التأمين ومنها تأمين ضد تلف المنتجات، تأمين السيارات، تأمين ضد الحريق ... إلخ.

- **تأمين المسؤولية المدنية:** هي التي تخص الغير أي مسؤولية الشخص تجاه الغير مثل تأمين أصحاب العمل لعمالهم والمهن الحرة ... إلخ¹

التقسيم من الناحية العلمية:

يستعمل المشرع الجزائري كلمة تأمينات في صيغ الجمع بدلا من كلمة التأمين والمقصود بها التأمينات التجارية وهي مجالها القطاع الاقتصادي وتتولى ممارستها شركات تجارية تتخذ شكل شركة ذات أسهم وشكل شركة ذات مساهمة أو شكل تعاظمي وتنقسم إلى تأمينات بحرية، تأمينات جوية، تأمينات برية.

المطلب الثالث: أهمية التأمين

إن الهدف الأساسي من التأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمؤسسات من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها وبذلك فهو يساهم في توفير الاستقرار للمشاريع الاقتصادية مما يعود على المجتمع بفوائد اقتصادية واجتماعية وبالرغم من تنوع الوسائل التي تواجه الأخطار إلا أن التأمين يتميز عنها فيما يلي:

• **الأهمية الاقتصادية للتأمين:** يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل انتاج بالمحافظة على وسائل الانتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال²:

(1) **تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع:** يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات،

¹ فاطمة مروة يونس، فنون التجارية، دار النهضة العربية، بيروت، الأردن، 1994، ص 65.

² ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين والرياضيات، كلية التجارة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 67-68.

عقارات ...) وبالتالي المساهمة في التمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الاقبال على اقامة المشاريع الجديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستمرار.

(2) **التأمين مصدر للعملة الصعبة:** تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا للاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين ...) وقد يكون رصيد العمليات موجب أو سالب حسب السنوات وحسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجب فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح.

(3) **التأمين وسيلة ائتمان:** يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدّها للموردين وبالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.

(4) **تشجيع رجال الأعمال وأصحاب الشركة على الاستثمار:** بما يوفره من التغطية المختلفة للأخطار ويساهم في التوسع في مجالات الانتاج.

- كما توفر التغطية التأمينية الحماية الاجتماعية والأمان مما يجعلهم يتمكنون من الاستثمار في العمل. يعد التأمين الاقتصادي والاجتماعي من أهم وسائل الإدخار والاستثمار وهذا لأن شركات التأمين تدفع نسبة كبيرة من مدخراتها في عدة أوجه ادخارية ك شراء أوراق مالية، تقديم عدة قروض للأفراد، شراء عقارات، تقديم ودائع للبنوك كما يلعب الوعاء الادخاري للتأمين الاجتماعي أهمية كبيرة زيادة الثقة التجارية.

- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف فالتأمين بقطاعاته المختلفة يساهم في امتصاص اليد العاملة ما يساعد على التخفيف من حدة البطالة.

الاهمية الاجتماعية للتأمين: ¹

تبرز الأهمية الاجتماعية للتأمين من خلال الدور الذي تلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والعجز والمرض وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة وفقدان الممتلكات بسبب الحريق والتعرض للسرقة والغرق مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه من الضرائب، وتخفيف معدلاتها.

- تقوم شركات التأمين بجمع الاحصاءات حول الأخطار والعوامل التي تؤدي إليها وتحليلها لنتمكن من التعرف على الأسباب الشائعة لوقوع هذه الأخطار ويعود ذلك بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع.
- يلعب التأمين دورا هاما في التقليل من مخاوف الأعوان الاقتصادية.
- يساهم التأمين من خلال جمع رؤوس الأموال الكبيرة في النمو الاقتصادي وتحسين المعيشة والأوضاع الاجتماعية.

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها: ²

1. **مبدأ حسن النية:** يلتزم المتقاعدين بالإدلاء بجميع البيانات التي عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات والشروح التي تخصها عملية التأمين أما المؤمن يجب أن نبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات وعليه، فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية واخلال بهذا المبدأ يلتزم بطلاق العقد.
2. **مبدأ المصلحة التأمينية:** يشترط في المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له وللمؤمن وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر، وهذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد ³.

¹ ابراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، مطبوعات الجامعية، 2000، ص 35.

³ زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 15

3. مبدأ التعويض: يلتزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته ازاء المؤمن له، في حالة وقف الخطر المؤمن له، ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض ويطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عدة تأمين الأشخاص.
4. مبدأ المشاركة: حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له، بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفق لنسبة تأمينية أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

المبحث الثاني: ماهية المنتجات التأمينية

لقد شهدت العقود الأخيرة تطور هاما في مجال المنتجات التأمينية التي أصبحت تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وذلك من خلال الدور الذي تؤديها المنتجات التأمينية في شكلها المعاصر من خلال تعبئة المدخرات من الأفراد واستثمارها في مختلف الميادين مما يساهم في دفع عجلة التنمية.

ومن خلال المبحث الأول سوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: مفهوم منتجات التأمينية

أولا: تعريف الخدمة:

عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة على أنها: " عبارة عن نشاط الهدف منها تحقيق أرباح والرضا لدى المستفيد منها، كما يمكن تقديم تلك الخدمة على صفتها الموجودة بها، أو تكون غير مستقلة وتابعة لمنتج مباع " ¹

ثانيا: تعريف المنتجات التأمينية:

- هو عبارة عن منتج تسوقه وتنتجه شركة التأمين المورد بهدف تلبية احتياجات العميل ورغباته التأمينية ضد المخاطر المحتملة الوقوع في المستقبل، والتي يمكن أن تسبب له خسائر في شخصه أو مشكلاته ومسؤولية تجاه الغير، وهي نشاط خاضع لمبادلة ولا ينتج عنه نقل للملكية غير أن عملية التبادل هذه ينتج عنها امتلاك وثيقة التأمين، التي تثبت حق العميل في الاستفادة من الخدمة التأمينية ووفقا لشرط المتفق عليها في العقد " ².

¹ معراج هواري، جهاد بوعزوز، أحمد مجدل، تسويق خدمات التأمين، دار كنوز المعرفة، عمان، 2003، ص 372.

² ادريان بالمر، تسويق الخدمات، دار النشر زهران للنشر والتوزيع، بدون ذكر سنة النشر، ص 20.

- تعرف على أنها الخدمات التي تقدمها شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية وما تمثله تلك الوثيقة من منفعة متمثلة بالحماية والأمان والاستقرار والمتمثل بتعويض الشركة للمؤمن لهم من الخسائر المتحققة عن وقوع الخطر المؤمن ضده ¹.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المنتجات التأمينية

خصائص المنتجات التأمينية:

المنتجات التأمينية تتميز بعدة خصائص وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي: ²

1. غنها خدمة آجلة وليست حاضرة مثل باقي أنواع الخدمة حيث العميل الخدمة لأنه بها لدى شركة التأمين لحين الحاجة إليها، وذلك عند تحقيق الخطر المؤمن له.
2. أن أسعار التأمين لا يحددها العرض والطلب ولا التكلفة التاريخية ولكن تقوم شركات التأمين بتحديددها منفردة او مجتمعة في هيئة اتحادات. ³
3. لا يستطيع العميل (مشتري وثيقة التأمين) المساومة في سعرها.
4. أن مشتري وثيقة التأمين قد لا يجني ثمار اشتراكه بنفسه.
5. ان الاستفادة من مختلف أنواع التأمينية له محددات من قبل شركة التأمين، عكس الخدمات الأخرى مثل: توفر الشروط الصحية القدرة على دفع الأقساط ... إلخ.

¹ إلهام نعمة ناضم، تقييم جودة الخدمات التأمينية في الشركة التأمين، مجلة القادسية للعلوم الإدارية للمجلد 15، العدد 3، السنة 2012، ص 119.

² بوجرود فتيحة، تقييم الخدمة في شركات التأمين في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2005-2006، ص 20.

³ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 200.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمنتجات التأمينية:

الأهمية الاقتصادية لمنتجات التأمين:

تتمثل الأهمية الاقتصادية لمنتجات التأمينية في:

1. العمل على زيادة الانتاج وذلك نظرا لما تتميز به الخدمة التأمينية بتوفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات انتاجية جديدة أو بتوسع في مجالات انتاجهم الحالية دون تردد.
2. المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة القومية، حيث يتم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يعمل على تقليل العجزية من خلال عملية التأمين وإعادة التأمين كما تعتبر الخدمة وسيلة فعالة بتشجيع عمليات التأمين لمختلف الدول.
3. تعتبر الخدمة التأمينية من أهم وسائل الادخار والاستثمار حيث أن الأقساط التأمينية يتم استثمارها في عدة مجالات وتتميز الخدمة التأمينية، باستمرارية لمدة طويلة خاصة ما تعلق منها بالتأمين على أشخاص.
4. المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة، يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية.

الأهمية الاجتماعية لمنتجات التأمين:

تتمثل الأهمية الاجتماعية فيما يلي: حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، الأردن، ط2، 2010، ص 45.

1. تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة من خلال مساهمة الخدمة التأمينية في محاربة الفقر من خلال ما تضمنه له من تعويض مادي عن الخسائر التي تصيبه نتيجة لمرضه.
 2. تستفيد المرأة التي توقفت عن العمل بسبب الولادة من التعويض عن المصاريف الطبية والعلاجية والصيدلانية كما تستفيد هي وزوجها من التغطية وتعويض عن المصاريف المتعلقة بإقامتها وإقامة مولودها.
 3. يعتمد التشريع الخاص بالتأمينات الاجتماعية على عنصرين اللياقة البدنية المتعلقة بالحالة الصحية للمؤمن له. وحالته المهنية يتم تقدير مدى عجز الإصابة الجسدية ونسبة العجز المقابل لها.
 4. تهدف خدمة التأمين على الوفاة إلى توفير الحماية لذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا الذين انقطع دخلهم بسبب الوفاة وما يصاحب ذلك ارتباك في نظام حياة الأسرة نتيجة فقدانها لعائلتها وانقطاع مورد رزقها وكل ذلك لضمان مواجهة المصاريف العاجلة الناجمة عن الوفاة.
 5. تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث أن بعض الخدمات التأمينية لا تقوم بتعويض المؤمن له إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين فوجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية.
- المطلب الثالث: تسعير المنتجات التأمينية:**

أولا: مفهوم تسعير المنتجات التأمينية

تعد عملية التسعير من العمليات المهمة التي يتطلب الاهتمام بها من قبل شركات التأمين حيث يعتمد نجاح واستمرار تلك الشركات في سوق التأمين عليه أن أسعار التأمين لا يحددها العرض والطلب ولا التكلفة التاريخية، ولذلك تقوم كل شركات التأمين بتحديد أسعارها

بشكل منفرد أو جماعي في هيئة اتحادات أو عندما تكون هذه الأسعار مفروضة بموجب القانون كما هو الحال في التأمينات الإجبارية.

تعتمد عملية التسعير على المعرفة المسبقة لمقدار الخسائر المتوقعة والتي عرفناها بالقسط الصافي، فضلا عن المصروفات المختلفة الناتجة عن القيام بعملية التأمين مضافا إليها هامش الربح الذي تحققه الشركة والذي عرف بمقدار القسط التجاري وبناء على ما تقدم فإن عملية التسعير تقوم على التوزيع العادل للخسائر المتوقعة والمصروفات والربح الخاص بعملية التأمين بين حملة الوثائق باعتماد على البيانات والاحصائيات التاريخية.

ثانيا: طرق تسعير المنتجات التأمينية: من المفيد في هذا المجال أن نتعرف على بعض طرق تسعير الخدمة التأمينية:

- **طريقة التسعير التحكيمي:** تعتمد هذه الطريقة أساسا على التسعير الذاتي لكل خطر على حدة، حيث يتم تسعير كل خطر على أساس صفاته الخاصة مستقلا عن أي صنف مقرر أو أية جداول خاصة أو أية صيغ، فهي تعتمد على الخبرة الشخصية لشركة التأمين، ولا يمكن القول بأن هذه الطريقة خالية من أي أساس علمي يعتمد عليه واضح السعر وإنما تستخدم في حالة وجود احصائيات خام لغرض تقدير السعر لذلك الخطر نظرا لكون هذه الطريقة تعتمد على التقدير الشخصي الذي غالبا ما يتطلب الدقة.

- **طريقة دليل السعر:** تعرف هذه الطريقة بالتسعير الشامل للطبقات حيث تقسم الأخطار إلى أقسام أو طبقات حسب الصفات الرئيسية لكل قسم ثم ينضم دليل أسعار لكل قسم من ذلك الأقسام ليبين سعر التأمين لمجموعة الأخطار المتشابهة¹.

¹ أسامة عزمي السلام، شقيري نوري موسى، ص 208.

- طريقة التسعير حسب الصفات الخاصة أو طريقة التعريف المعدلة: تقوم شركة التأمين

بموجب هذه الطريقة بالتفرقة بين جملة الوثائق في الفرع الواحد على أساس أمور عدة:

✓ الخبرة السابقة لحامل الوثيقة مع الشركة.

✓ مقدار الخسارة والمصروفات التي أنفقتها الشركة.

✓ حجم القيم المعرضة للخطر عند المؤمن لهم.

ويتم تعديل الأسعار بإحدى الطرق التالية:

- طريقة الجداول الخاصة:

تعتمد هذه الطريقة على الصفات النمطية للشخصية للمؤمن لها ويتم تحديد سعر الأساس طبقا لارتفاع وانخفاض في هذا السعر وذلك بوضع الدرجات المحددة لكل عامل سواء كانت سلبية أو إيجابية.

إن هذه الجداول يمكن أن تتغير طبيعيا لحامل الوثيقة، ويمكن وضع جداول للأخطار المتجانسة والمتشابهة والتي يمكن أن تقع مستقبلا حيث يمكن مقارنتها مع بعضها البعض إضافة إلى ذلك أن هذه الجداول توضح عوامل تحقق الخطر.

- طريقة الخبرة الخاصة:

تعتمد هذه الطريقة عن تعديل الأسعار في المستقبل، إضافة إلى ذلك فهي تعتمد على حجم البيانات والتجارب المطبقة سابقا مع المؤمن لهم، ونظرا للاعتماد هذه الطريقة على الخبرة السابقة للأخطار الكبيرة.

- طريقة التسعير بأثر رجعي:

تستخدم هذه عند تعديل السعر الشامل للفترة، حيث يتم سحب السعر في نهاية مدة الوثيقة وحسب الخبرة الفعلية للشركة اتجاه المؤمن له وعليه فإن من الناحية النظرية يكون

قسط التأمين مستويا للخسارة الفعلية وذلك بإضافة المصاريف بأنواعها المختلفة مع نسبة الأرباح التي تحددها الشركة.

أما عمليا فإن الشركة تقوم بتحصيل القسط في بداية المدة ثم تقوم بإعادة حسابه على أساس الخبرة السابقة والخاصة بحوامل الوثيقة في نهاية المدة، ثم تعيد له الوثيقة أو تطالبه بالفرق في حدود الحد الأعلى والأدنى للقسط تستخدم هذه الطريقة في الشركات الكبيرة التي تتميز فيها الخسارة بنسبة شبه ثابتة من سنة لأخرى والتي لديها القدرة المالية على تحمل الخسائر.¹

¹ راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في 19 أوت 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 149.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما رأيناه في هذا الفصل من تعاريف للمنتج التأميني وأهم خصائصه وأهميتها، يتضح لنا مدى الأهمية الكبرى للمنتج التأميني حيث يمكن أن نقول للمنتج التأميني دور مزدوج من خلال تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتجميع المدخرات واستثمار هذا لتحقيق أرباح من جهة أخرى، كما تطرقنا لتسعير المنتج التأميني وأهم طرقه.

الفصل الثاني

تطور ومؤشرات قطاع التأمين في الجزائر

المبحث الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الأول عرض مراحل تطور نشاط التأمين في الجزائر، مع تطور إلى مختلف الشركات التأمين الموجودة في الجزائر، لقد مر نظام التأمين في الجزائر بعدة مراحل، ففي بداية الأمر كان خاضعا للنظام التأمين الفرنسي (قبل استرجاع السيادة الوطنية).

بعد ذلك عمل المشروع الجزائري على سن قواعد قانونية جزائرية، وذلك بوضع رقابة مشددة على قطاع التأمين باحتكاره له.

المطلب الأول: مراحل التأمين في الجزائر

إذا أخذنا عقود التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال وفترة الاستقلال، لأن كل فترة لها نصوصها ومميزاتها الظرفية والاقتصادية والسياسية.

أولا: فترة الاحتلال

لم تكن وضعية الجزائر سهلة في هذه المرحلة فيما يتعلق بمجال التأمين ويرجع السبب إلى التقدم البطيء الذي شهدته الجزائر، خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن النظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور النظام التأمين الفرنسي.

1. مرحلة ما قبل قانون 1930: عند تفحص النصوص التي صدرت عن المشروع الفرنسي قبل 1930 نلاحظ وجود مؤسستين هامتين لهما علاقة مباشرة¹.

بالتأمين في الجزائر، أولها تلك المؤسسة المنشأة في 1861 والمسماة بمؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق التي كانت تمارس عمليات التأمين بالجزائر والمستعمرات الواقعة تحت

مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.

السلطة الفرنسية آنذاك، وثانيها تلك المؤسسة بفرنسا عام 1907 تحت اسم الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي.

2. مرحلة ما بعد صدور قانون 1930:

المجال الأساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري، وهذا ما أكدته السادة الولي منه التي تنص على ان هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمينات البرية، والمتمعن في أحكام القانون المذكور يلاحظ ان مجال التأمين البري منقسم إلى اثنين، مجال التأمين من الأضرار مجال التأمين على الأشخاص.

هناك عدة نصوص صدرت تتعلق بعقود التأمين البري في وقت لاحق للقانون الفرنسي المؤرخ في 13 جويلية 1930، ولعل أهم النصوص المكملة القانون المؤرخ في 14 جوان 1938، تتمثل أهميته في تنظيم رقابة الدولة على قطاع التأمين البري وتحديد معايير التي ينبغي توافرها في شركات التأمين.

ثانيا: فترة الاستقلال

تتميز فترة الاستقلال بالعديد من المراحل إلى غاية الاصطلاح المطبق سنة 1995، والمتعلق بنشاط التأمين في الجزائر.

1. المرحلة الأولى: رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل من طرف مؤسسات أجنبية.

تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962، باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ولقد نجم هذا القانون باستمرار تطبيق النصوص الفرنسية على تأمين، خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكملة والعدلة له.¹

مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.

القانون الآخر الذي ظل ساريا كذلك في الجزائر هو القانون المؤرخ في 27 فيفري 1985، ويظهر جليا أن عقد التأمين خلال هذه الفترة كان خاضعا إلى قواعد واردة في نصوص خاصة.

2. المرحلة الثانية: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق المر بالقانون الصادر في 08 جوان 1963، المتضمن، الزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر واخضاعها لطلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية.

3. المرحلة الثالثة: تمثل احتكار الدولة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، حيث إشارة المادة الأولى منه على أنه من الآن فصاعدا على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأمينها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966.

4. المرحلة الرابعة: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين والذي جسد ذلك هو المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995، المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار.

المطلب الثاني: أهم الشركات الموجودة في سوق التأمين في الجزائر

يضم سوق تأمين في الجزائر 24 شركة التأمين منها 13 شركة تأمين على الأضرار و 8 شركات تأمين على الأشخاص إضافة الشركتين المختصتين بتأمين قروض وشركة المركزية لإعادة وهي موزعة كالتالي:

- ✓ 6 شركات تأمين على الأضرار.
- ✓ 4 شركات على عمومية تأمين الأضرار.
- ✓ شركة مختلطة لتأمين الأضرار.
- ✓ تعاضديتين لتأمين الأضرار.
- ✓ شركتين عموميتين لتأمين الأشخاص.

✓ شركتين خاصتين لتأمين الأشخاص.

✓ تعاضدية لتأمين الأشخاص.

✓ 3 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص.

✓ 3 شركات عمومية متخصصة (لإعادة تأمين - قرض التصدير - قرض عقاري)¹.

أولاً: شركات التأمين على الأضرار

شركات عمومية لتأمين على الأضرار ينشط في السوق التأمينات الجزائرية 04 شركات عمومية وهي:

1. الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين (CAAR):

شركة عمومية ذات أسهم أنشأت سنة 08 جوان 1963، حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات تأمين الأخرى ب 10 من نشاطاتها في 1964 أصبحت تمارس كل عمليات التأمين، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 12 مليار ديناري جزائري، بلغ رقم أعمالها 15.082 مليار دج².

2. الشركة الوطنية للتأمين (SAA):

هي شركة عمومية ذات أسهم انشأت في 12 ديسمبر 1063 كشركة مختلطة جزائرية ومصرية، وتم تأميمها سنة 1966 بموجب قانون 127/66 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 20 مليار دج أما رقم أعمالها يفوق 26.875 مليار دج³.

مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.¹
الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين: تاريخ الاطلاع: 2021/05/25.²

3. الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT):

هي شركة عمومية ذات أسهم، أنشأت في 30 أفريل 1985 بفعل إعادة هيكلة الشركة الجزائرية لتأمين وغعادة التأمين، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 16000 مليار دج، رقم أعمالها يفوق 28.615 مليار دج.

4. الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH):

شركة عمومية ذات أسهم تابعة لشركات المحروقات أنشأت في 04 أكتوبر 1999 ذات رأس مال اجتماعي يقدر بـ 7.800 مليار دج، رقم أعمالها يفوق 9.878 مليار دج.

ثانيا: شركات الخاصة للتأمين على الأضرار

1. الجزائرية للتأمين:

شركة خاصة ذات أسهم، أنشأت بتاريخ 6 ماي 1997 برأس مال خاص وطني بـ 2 مليار دج.

2. تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين:

تأسست بشراكة مختلطة جزائرية وخليجية بتاريخ 18 نوفمبر 1997 رأس مالها الاجتماعي يقدر بـ 2.050 مليار دج¹.

3. الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين (CIAR):

شركة خاصة ذات أسهم تتشكل من مستثمرين خواص وطنيين وأجانب أنشأت بتاريخ 8 أوت 1998. برأس مال يقدر بـ 4.167 مليار دج.

4. سلامة لتأمينات الجزائر:

تم اعتمادها في 26 مارس 2000 برأس مال يعادل 2 مليار دج وهي فرع لشركة امارتية.

5. التأمينات العامة المتوسطة (GAM):

شركة ذات أسهم أنشأت بتاريخ 10 سبتمبر 2000 لتزاول جميع أصناف التأمين على الأضرار برأس مال أجنبي يقدر بـ 2.400 مليار دج¹.

6. أليانس لتأمينات:

شركة خاصة ذات أسهم تم اعتمادها بتاريخ رأس مالها يقدر بـ 2.406 مليار دج².

7. أكسا للتأمينات الجزائر للأضرار: شركة مختلطة ذات أسهم اعتمادها في 3 أكتوبر 2011، رأس مال يعادل 2 مليار دج.

التعاونيات العمومية للتأمين على الأضرار:

ينشط في الجزائر شركتين تعاونيتين عموميتين للتأمين على الأضرار هما: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة.

1. الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي (CNMA):

شركة تعاضدية ذات طابع تعاوني لا تهدف إلى تحقيق ربح، أنشأت بتاريخ 2 ديسمبر 1972، تأمين خاص هذا الخطار الزراعية وتخضع لوصايتها التعاونية الجهوية.

2. تعاضدية لتأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAA TEC):

شركة تعاضدية لتأمين عمال التربية وثقافة أنشأت بتاريخ 02 ديسمبر 1964 تغطي أخطار سيارات وأخطار المنازل والعمال التربية والثقافة.³

الشركات جزائرية العمومية المتخصصة:

ينشط في الجزائر ثلاثة شركات عمومية متخصصة CCR، CAGEX، SGCL.

الاطلاع بتاريخ 2021/05/25 ¹ www.saa.dz موقع الالكتروني لشركة الوطنية لتأمين

الاطلاع بتاريخ 2021/05/25 ² www.saa.dz موقع الالكتروني لشركة الوطنية لتأمين

الموقع الالكتروني لشركة التضاعدية للتأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة www.maate.es تاريخ الاطلاع: 2021/05/26 ³

1. شركة مركزية للإعادة التأمين (CCR):

شركة عمومية ذات أسهم أنشأت 1 أكتوبر 1973 برأس مال بقدر ب 6.000 مليون دينار.

2. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CACEX):

هي شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي 2 مليار دج، مشترك بين بنوك العمومية وشركات التأمين العمومية تأسس بموجب الممر 06 - 96 الصادرة بتاريخ 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين قروض الصادرات وذلك من أجل ضمان العمليات الموجه للتصدير.

3. شركة ضمان القرض العقاري (SGCI):

هي شركة ذات أسهم أنشأت بتاريخ 05 نوفمبر 1997، برأسمال مشترك بين البنوك وشركات التأمين العمومية، 02 مليار دج¹.

2. شركات التأمين على الأشخاص:

1.2. شركات التأمين العمومية لتأمين على الأشخاص

ويتضمن هذا نوع شركتين هما:

أ. شركة كرامة لتأمين (GAARAMA):

شركة ذات أسهم، فرع لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين CAAR، تم اعتمادها سنة 2011/03/09 برأس مال قدره 01 مليار دج².

الموقع الإلكتروني لشركة ضمان العقاري، www.dz.gci تاريخ الاطلاع 2021/05/26¹

ب. شركة التأمين لايف الجزائرية (Talassorances):

هي مؤسسة فرع لشركة الجزائرية لتأمين CAAT متخصصة في تأمينات CAAT متخصصة في التأمينات الأشخاص وتم اعتمادها 2011/04/07 برأس مال قدره 01 مليار دج¹.

2.2. شركات المختلطة لتأمين على الأشخاص:

توجد ثلاثة شركات مختلطة في سوق التأمين الجزائري.

أ. شركة التأمين الاحتياط والصحة (amana):

شركة مختلطة ذات أسهم تم انشاءها في 2011/03/10 طريق شركة الوطنية لتأمين SAA وما سبق MASIF الفرنسية².

ب. اكسا للتأمينات الجزائر الحياة (axa assuan ceagevieye):

شركة ذات أسهم تم اعتمادها ونشأتها في 2011/11/02 برأس مال اجتماعي قدره 10 مليار دج موزع بين شركة الفرنسية³ اكسا بمساهمة نسبتها 94%.

2. الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين للأشخاص (الجزائرية الحياة):

شركة مختلطة ذات أسهم تم اعتمادها 2015/02/22 رأس مال يعادل 01 مليار دج.

4.2. شركات الخاصة لتأمين على الأشخاص: شركتين خاصتين هما:

أ. شركة كاريف لتأمينات الجزائر:

شركة ذات أسهم تم اعتمادها 2006/11/11 برأس مال أجنبي لبنك الفرنسي يقدر بـ 1 مليار دج وهي شركة تخصص بتغطية المرتبطة بالقروض إضافة إلى الاحتياطي الفردي.

1

موقع الالكتروني لشركة أكسا لتأمينات الجزائر الحياة: [www.dz.vieassurance\\$gerie2](http://www.dz.vieassurance$gerie2)

3

ب. شركة المصير الحياة:

شركة خاصة ذات أسهم فرع من الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين CIAR متخصصة في التأمين الأشخاص تم اعتمادها في 2011/08/11 برأس مال قدره 01 مليار دج¹.

المبحث الثاني: مؤشرات قطاع التأمين في الجزائر

المطلب الأول: مساهمة انتاج وتعويضات مؤسسات التأمين للفترة 2017/2011

سنتطرق أولا لمساهمة انتاج قطاع التأمين والتعويضات التي تدفعها الشركات في رفع الإنتاج الوطني، وفي الحفاظ على الوصول الإنتاجية من خطر التوقف المؤقت او الدائم للإنتاج أو انخفاضه بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها.

الفرع الأول: معدل اختراق التأمين (مساهمة التأمين في PIB) ومعدل الكثافة:

يستخدم عادة مؤشرين أساسيين لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لقطاع التأمين في أي دولة، هما: معدل اختراق التأمين وكثافة التأمين².

أولا: معدل اختراق التأمين

نستعرض تحليلا لتطور رقم الأعمال المحقق من قبل مؤسسات التأمين الجزائري أولا، ثم دراسة نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017/2011.

شركة الكترونية لشركة مصير حياة www.macirvie.com تاريخ الاطلاع 2021/05/26¹.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25709 المؤرخ في 11 أوت 2009 يحدد تشكيل الجهاز المتخصص في مجال التعريف التأمينات والتظيمه وسيره، العدد 47، الجزائر، 2009، ص 10²

1. تطور رقم الأعمال المحقق من قبل مؤسسات التأمين الجزائري:

جدول رقم 1 : تطور أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2017/2011)

2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011		السنوات الفروع
القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
20%	26527	21%	26875	21%	27413	21%	26586	23%	25759	25%	23163	24%	21147	
11%	15154	12%	15032	13%	16638	13%	16088	13%	15198	15%	14097	16%	13740	
17%	23128	17%	22615	17%	21160	16%	20192	16%	18114	17%	15502	17%	14637	
2%	2746	2%	2453	2%	2152	2%	2613	2%	2725	2%	2314	2%	1868	
7%	9174	7%	9182	7%	9079	7%	8859	7%	7585	7%	6680	7%	6113	
3%	3629	3%	3627	3%	3594	3%	3943	4%	4057	4%	3595	4%	3203	
8%	10761	5%	2000	8%	9946	10%	12002	9%	9720	9%	8376	9%	7900	
4%	4787	9%	3385	4%	4707	4%	4491	4%	4015	4%	3277	3%	2797	
4%	4802	8%	3007	3%	4432	4%	4427	4%	4150	4%	3715	5%	3903	
3%	3464	4%	1613	3%	3203	3%	3506	3%	3303	4%	3373	3%	2849	
		0%	0	0%	553	0%	512		397	0%	157	0%	81	
10%	13012	0%	0	10%	12452	9%	11268	8%	9593	9%	8085	8%	6732	
2%	3066	1%	267	2%	2496	2%	2491	1%	1211	0%	382	0%	2	
2%	2441	0%	0	1%	1565	1%	1374	1%	1208	16%	1073	1%	901	
2%	2075	3%	1049	1%	1479	1%	1272	1%	1199	15%	1070	0%	241	
1%	1850	2%	574	2%	2131	1%	1556	1%	1327	17%	1169	1%	561	
2%	2129	0%	19	1%	1784	1%	1539	2%	1929	26%	1799			
2%	2469	0%	40	1%	1290	1%	1165	1%	769	4%	251			
1%	1434	3%	1083	1%	1358	1%	1109	1%	1131	14%	977			
0%	504	0%	0	0%	467	0%	512	1%	606	8%	578			
100%	13368	100%	129561	100%	127899	100%	125505	100%	113996	100%	99633	100%	86675	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية للفترة 2017/2011

من خلال الجدول نلاحظ تحسن رقم أعمال المؤسسات منذ سنة 2011، وذلك بمعدلات متزايدة وبقي الرقم في تصاعد سنوي لكن بوتيرة أقل حيث حقق خلال سنوات 2011 و2012 و2013 المبالغ التالية: 86.67 و99.63 و113.9 مليار دج على التوالي.

وفي سنة 2012 أغلقت مؤسسات التأمين أول سنة كاملة من تنفيذ قرار الفصل بين تامين الممتلكات وتأمين الحياة، الذي نص عليه القانون رقم 06-04 حيث تم في عام 2011 اعتماد 06 مؤسسات جديدة متخصصة في التأمين على الحياة والتأمين الصحي، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في رقم اعمال المؤسسات ليقارب 100 مليار دج، وتجاوز هذا الرقم خلال السنتين 2013 و2014 محققا رقم أعمال وصل إلى 113.9 و12.5 مليار دج، بنسب نمو 14% و10% على التوالي.

في سنة 2015، 2016، 2017 حقق سوق التأمين أرقاما جيدة بلغت 127.9 و129.5 و133.6 مليار دج، بزيادة قدرها 02% و2.34%، تعد هذه المعدلات الإيجابية هي الأدنى التي تحققتها المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة، وهو ما يعكس السياق الحالي للاقتصاد الوطني الذي تأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما نتج عنه من انخفاض في حجم الإيرادات والانفاق العمومي بشكل عام.

2. مساهمة قطاع التأمين في الناتج الإجمالي (معدل التأمين):

يرتبط نشاط التأمين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي من خلال معدل الاختراق، ويستخدم هذا المؤشر من طرف الباحثين لتحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي.

معدل اختراق التأمين: رقم أعمال قطاع التأمين الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم 2: يمثل تطور مساهمة وقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2017/2011.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الاختراق %	0.71	0.75	0.81	0.68	0.73	0.76	0.72
الرتبة العالمية	84	85	81	82	81	83	81

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية وتقارير مجلة Sigma لفترة 2017/2011.

من التأمين الجدول يتضح أن نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) عرفت تذبذبا اذ انتقلت ما بين 0.68% كأقل معدل تم تسجيله سنة 2014 و 0.81 سنة 2013 كأحسن رقم تم تسجيله، رغم تطور رقم أعمال التأمين خلال هذه الفترة فإن ذلك لم ينعكس على مساهمته في الناتج، الت بقيت ضعيفة جدا ولا ترقى إلى مستوى الطموحات، حيث لم يصل معدل الاختراق عتبة 01% وهو بعيد عن متوسط المعدل العالمي المقدر بـ 07%.

ثانيا: معدل كثافة التأمين

يعتبر مؤشر كثافة التأمين مقياس لأثر ودور نشاط التأمين في الاقتصاد، حيث يسمح بأخذ فكرة عن الحصة المخصصة من الدخل الاستهلاكي التأمين، بمعنى متوسط ما ينفقه كل فرد للحصول على خدمات التأمين، ويتم حسابه بقسمة مجموع أقساط التأمين على عدد السكان.

معدل الكثافة = مجموع أقساط التأمين / تعداد السكان

الجدول التالي يوضح تطور معدل كثافة التأمين بالعملة الوطنية خلال الفترة 2017/2011، ومعدل الكثافة مقيم بالدولار الأمريكي مع رتبة قطاع التأمين الوطني عالميا حسب معدل الكثافة.

جدول رقم 3 : يمثل تطور معدل كثافة التأمين خلال 2017/2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الكثافة (دج)	2373	2671					
معدل الكثافة	33	34.1	36.7	33.8	32.5	29.9	29
الرتبة عالميا	80	81	81	80	82	82	83

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة مالية والمجلس الوطني للتأمينات وتقارير مجلة Sigma لفترة 2017/2011

حسب الجدول نلاحظ ان معدل كثافة التأمين في تطور مستمر يظهر أن حجم نفقات الفرد على خدمات التأمين في ارتفاع، حيث كان المعدل سنة 2011 يقدر بمبلغ 2373 دج وارتفع سنة 2016 ليصل 3275 دج.

ويرتبط معدل كثافة التأمين بعلاقة طردية مع الدخل الفردي، وكلما زاد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي زاد معدل انفاقه على خدمات التأمين، وبالتالي زيادة نمو قطاع التأمين.

رغم هذه الأرقام المسجلة في الجزائر، فإن معدل الكثافة يبقى ضعيفا جدا، حيث لم يتجاوز 37 دولار في أفضل رقم يتم تسجيله وهذا في سنة 2013، ليعود للانخفاض خلال السنوات الثلاث الأخيرة ليصل قيمة 30 دولار سنة 2016، بسبب تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال هذه السنوات حيث فقد الدينار أكثر من 36% من قيمته مقابل الدولار خلال الفترة 2016/2013، نتيجة السياسة النقدية والمالية التي انتهجتها الدولة للتخفيف من آثار ازمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

يبقى هذا المعدل بعيد عن المستوى العالمي لكثافة التأمين المقدر ب 621 دولار سنة 2016 هذا ما جعل ترتيب الجزائر متأخر جدا، حيث سجلت أحسن ترتيب الرتبة 80 عالميا سنة 2011، لتراجع خلال باقي السنوات وبقية تتراوح ما بين الرتبة 80 والرتبة 83 طيلة الفترة 2017/2012.

المطلب الثاني: تعويضات قطاع التأمين للفترة 2017/2011

سندرس من خلاله تطور حجم التعويضات التي تدفعها شركات التأمين، ومقارنتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال كل فترة 2017/2011.

جدول رقم 4 : تطور حجم التعويضات مؤسسات التأمين خلال فترة 2017/2012.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التعويضات	43.176	50.707	54.059	61.832	71.088	69.562	70.640

من خلال الجدول والشكل نرى أن حجم التعويضات شهد ارتفاعا ملحوظا خلال 2017/2011 حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2015 بمبلغ 71.08 مليار دج، لينخفض سنة 2016 لحدود 62.35 مليار دج هذه الأرقام تعكس الدور الذي تلعبه شركات التأمين في تغطية الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات والاقتصاد الوطني ككل، ومساهمتها في عودة الوحدات الاقتصادية للعمل للمنتجين والمؤسسات تشعرهم بالأمان والثقة وتدفعهم للتوسع والاستثمار أكثر في مجال أعمالهم.

مساهمة التعويضات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

الجدول التالي يوضح مساهمته تعويضات قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 5: تطور مساهمة التعويضات في الناتج المحلي الإجمالي 2017/2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التعويضات	43.176	50.707	54.059	61.892	71.088	62.353	70.640
PIB	14588	16208	16650	17742	16591	17081	18859
النسبة %	0.29	0.31	0.32	0.35	0.42	0.36	0.36

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل مساهمة التعويضات لم يتجاوز حاجز 01% طيلة فترة الدراسة، وهذا يعكس ضعف مساهمة تعويضات قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة المشاكل التي يعانيتها بسبب التأخر الكبير في تسوية ملفات المتضررين ودفع المستحقات، حيث فاقت قيمة التعويضات المستحقة الدفع مبلغ التعويضات العالقة والتي تنتظر التسوية بحوالي 05 ملايين ملف، بعضها يعود لحوالي 10 سنوات¹.

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من هذا الفصل أن قطاع التأمين في الجزائر مر بالعديد من التطورات سواء على مستوى القوانين المنظمة أو على مستوى الإنتاج حيث شهد نمو ملحوظ خلال سنوات الدراسة، لكن رغم هذا النمو المحقق فإن السوق الجزائري للتأمين يعاني ضعف في منتجات التأمين على الأشخاص مقارنة بمنتجات التأمين على الأضرار، كما شهد قطاع التأمين في الآونة الأخيرة تطورا في مختلف الفروع نتيجة تعد الشركات، كما قمنا بعرض حصيلة نشاط مؤسسات التأمين الوطني للفترة 2011/2017، بغرض مجمل انتاج وتعويضات المؤسسات حسب فروع التأمينات. كما حاولنا في آخر مبحث توضيح اهم مداخل قياس مساهمة مؤسسات التأمين.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

ان المنتجات التأمينية لها دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق شركات التأمين المنتجة لها، من خلال الوظائف التي تؤديها من أهمها أنها تكفل الأمان للمؤمن له وتخلق له جو من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له وزيادة كفاءتها الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية، وذلك من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة.

ولإعطاء صورة أكثر لمنتجات التأمين قمنا بتشخيص واقع قطاع التأمين للجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى التطور التاريخي الذي مر به قطاع التأمين وكذلك تحديد الشركات المقدمة لمنتوج التأمين ومؤشرات قطاع التأمين في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضاته، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص11.
2. سامي حاتم عقيقي، التأمين الدولي، الدار اللبنانية المصرية، مصر، 1986، ص 51.
3. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص 09.
4. على المشاقبة ومحمد العدوان، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص73.
5. فايز أحمد عبد الرحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 22.
6. فاطمة مروة يونس، قانون التجارة، دار النهضة العربية، بيروت، الأردن، 1994، ص 65.
7. F.E Vald et k. letemzl , Enaychopé die de l'assurance , ed ecomonic, paris, 1998, P69.
8. حديدي معراج، مدخل الدراسة قانون التأمين الجزائري، مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص35.
9. زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 15.
10. معراج مواري، جهاد بوعزوز، أحمد مجدل، ن=تسويق خدمات التأمين، دار كنوز المعرفة، ط1. عمان، 2013، ص 72-73.

11. ادريان بالمر، تسويق الخدمات، دار النشر وهران للنشر والتوزيع، بدون ذكر سنة النشر، ص 20.
12. بوحروود فتيحة، تقييم الخدمة في شركات التأمين الوطنية في الجزائر، دراسة حالة، الشركة الجزائرية للتأمين le cood، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2006/2005، ص 20.
13. أسامة عزمي السلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 2007، ص 189.
14. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل، الأردن، ط 2، 2010، ص 45.
15. إبراهيم تكلي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، دار الجامعية، ط 2، مصر، ص 111-119.
16. أسامة عزمي السلام، شقيري نوري موسى، ص 280.
17. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري والمؤرخ في 19 أوت 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 149.
18. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11.
19. الموقع الإلكتروني لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين: www.caar.dz تاريخ الاطلاع: 2021/05/25.
20. الموقع الإلكتروني لشركة الوطنية www.ssa.dz تاريخ الاطلاع: 2021/05/25.
21. الموقع الإلكتروني لشركة الوطنية لتأمين www.saa.dz تاريخ الاطلاع: 2021/05/25.

22. موقع الكتروني للشركة الوطنية للتأمين: www.saa.dz تاريخ الاطلاع: 2021/05/25.
23. موقع الالكتروني لشركة التعاضدية للتأمين الجزائري لعمال التربية والثقافة www.maattes تاريخ الاطلاع: 2021/05/26.
24. موقع الكتروني لشركة أكسا التأمينات الجزائر الحياة: www.nien ssurgaceealgerie.dz تاريخ الاطلاع: 2021/05/26.
26. الموقع الالكتروني لشركة مصير الحياة، www.macirvie.com تاريخ الاطلاع: 2021/05/26.
27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25709 المؤرخ في أوت 2009 يحدد تشكيل الجهاز المتخصص في مجال التعريفي التأمينات وتنظيمه وسيره، العدد 47، الجزائر، 2009، ص10.
28. وزارة المالية تعترف: قطاع التأمينات يعطي صورة سيئة على الاقتصاد الجزائري.
<http://aljazzairalgoom.com>، 2021/05/23.



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) بشير سيمري المولود(ة) بتاريخ: 1998/05/17 عينة الملح
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 3440001 الصادرة بتاريخ: 16/04/2021 عن: عينة الملح
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: الاقتصاد تخصص: تأمينات خلال السنة الجامعية: 2021
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دراسة هيكل وعرف المنتجات التأمينية وإمكانية
تطويرها في الجزائر

أصرح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع والبصمة

.....



*يحذف كل طالب (ق) تصويها فرديا في حالة إعداد المذكورة من طرف أكثر من طالب (ق) واحد.

ملخص:

تعتبر منتجات التأمين دون شك من أهم المنتجات التي تساهم في التنمية الاقتصادية في كل الدول، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز أهمية المنتجات التأمينية وتطورها لدى شركات التأمين الجزائرية

وبغية تحقيق هذا الهدف تم الاستناد إلى - الإحصائيات الخاصة لتطور منتجات التأمينية المدرجة في السوق التأمين الجزائري، وذلك عن طريق الاعتماد على التقارير السنوية لهيئات الرسمية، حيث قمنا بدراسة تطور فروع وشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري، حيث أظهرت تلك الدراسة التطور كبير الذي شهده سوق تأمينات الأضرار مقارنة مع سوق تأمينات الأشخاص، وذلك راجع لأن تأمين على الأضرار يكتسي الطابع الإجباري على عكس التأمين على الأشخاص بسبب غياب الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري فيما يتعلق بهذا الأخير.

الكلمات المفتاحية: منتجات التأمين، مؤشرات التأمين، شركات التأمين.

Abstract :

Insurance products are undoubtedly one of the most important products that contribute to economic development in all countries. Through this study, we tried to highlight the importance of insurance products and their development in Algerian insurance companies.

In order to achieve this goal, the statistics on the development of insurance products listed in the Algerian insurance market were based on, by relying on the annual reports of official bodies, where we studied the development of branches and insurance companies active in the Algerian market, as this study showed the great development witnessed by the market Damage insurance compared to the people's insurance market, due to the fact that insurance for damages is obligatory, unlike insurance on people due to the absence of the insurance culture of the Algerian individual with regard to the latter.

Keywords: insurance products, insurance indicators, insurance companies.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

